

السياسة الخارجية للدول الكبرى

المحور الأول: تعريف مفهوم القوى الكبرى

نشأ مفهوم القوى العظمى للتمييز بين الدول الأقوى والأضعف. تاريخياً، ظهر هذا المفهوم خلال عصر الاستعمار والتجارة في القرن السادس عشر، واكتسب رواجاً بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 ومؤتمر فيينا عام 1815.

بعد أن دمرت الحرب العالمية الثانية معظم القوى العظمى في أوروبا، بقيت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي القوتين الرئيسيتين على الساحة العالمية. بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، واجهت الولايات المتحدة تحدياً كبيراً في مكانتها كقوة عظمى، لا سيما مع صعود روسيا والصين. كما برزت دول أخرى كبيرة ذات اقتصادات ناشئة، مثل البرازيل والهند وجنوب إفريقيا، بنفوذ متزايد خلال هذه الفترة. وشكّل الاتحاد الأوروبي تحدياً أيضاً لهيمنة الولايات المتحدة بفضل مساحته الشاسعة وعدد سكانه وثروته.

يُعدّ مفهوم القوى العظمى مفهوماً معقداً، إذ تركز التعريفات التقليدية على الدول الغنية ذات النفوذ الاقتصادي والقدرات العسكرية الكبيرة، والمنخرطة في الشؤون الاقتصادية والأمنية للنظام الدولي. مع ذلك، تأثرت دراسة القوى العظمى بالمدرسة الواقعية، التي تُعرّفها بناءً على قوتها النسبية مقارنةً بالدول الأخرى. تُقاس القوة من حيث القوة العسكرية النسبية، والقوة الاقتصادية، والقوة الكامنة، بما في ذلك عوامل مثل حجم السكان، واحتياطيات المواد الخام، والمستويات التكنولوجية، والتطور التعليمي، والأراضي الخصبة غير المستغلة.

كما لعب امتلاك الأسلحة النووية دوراً هاماً في تحديد الدول التي تُصنّف كقوى عظمى في النظام الدولي. وبشكل عام، لا يثق المجتمع الدولي بالقوى الصغرى التي تسعى لامتلاك الأسلحة النووية.

في القرن الحادي والعشرين، أصبحت القوة الاقتصادية، لا القوة العسكرية، المحرك الرئيسي للنفوذ العالمي. لا تزال الولايات المتحدة الاقتصاد المهيمن في العالم وتتمتع بنفوذ سياسي كبير، لكن ازدهار أسواق الصين منحها نفوذاً عالمياً. أما ألمانيا واليابان، وهما دولتان لم تمتلكا جيوشاً قوية منذ الحرب العالمية الثانية، فقد حوّلتا تركيزهما على الشؤون الاقتصادية إلى مواقع قوة عالمية.

المحور الثاني: القوى الكبرى في النظام الدولي

كانت القوة العسكرية دائماً موزعة بشكل غير متساو بين الدول، وهو ما يحدد طبيعة النظام الدولي والأطراف الموجهة له، ويضاف إليه للتأثير على الساحة الدولية المتغير الاقتصادي.

لا تزال السياسة الخارجية للدول العظمى عاملاً حاسماً في تشكيل النظام العالمي والبنية العامة للعلاقات الدولية. وتلعب هذه الدول المؤثرة، بما تملكه من موارد سياسية واقتصادية وعسكرية هائلة، دوراً محورياً في تحديد الأمن والاستقرار العالميين وآليات الحوكمة. لطالما اضطلعت الدول العظمى بدور رئيسي في دراسة السياسة الخارجية. ومن خلال دراسات تحليلية متنوعة في هذا المجال، يتضح أن الدول العظمى أكثر نشاطاً في سياستها الخارجية من غيرها من الدول في النظام الدولي.

خلال القرن العشرين، رسّخت الحرب الباردة تبايناً حاداً بين القوى العظمى والدول الأخرى. هيمنت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بوصفهما "القوتين العظميين" في تلك الحقبة، على النظام الدولي، وشكّلتاه من خلال تنافس شمل التحالفات العسكرية، والتنافس الأيديولوجي، والأنظمة الاقتصادية. لم تكن القوى العظمى في هذا السياق مجرد دول قوية، بل كانت الفاعلين الرئيسيين الذين حددوا بنية السياسة العالمية

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة لفترة وجيزة حقبة أحادية القطب، حيث كانت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة القادرة على التأثير في النظام الدولي على نطاق عالمي. إلا أن ظهور مراكز قوة جديدة، ولا سيما الصين، وإلى حد أقل روسيا، أنهى حقبة أحادية القطب، مُبشِّراً بعالم متعدد الأقطاب، حيث أُعيد تشكيل الطبيعة المميزة للقوى العظمى من جديد.

يُشكّل العالم متعدد الأقطاب تحديات فريدة للقوى العظمى اليوم. إن انتشار القوة يعني أنه لا يمكن لأي قوة عظمى بمفردها أن تهيمن على النظام كما فعلت الولايات المتحدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة أحادية القطب.

تُعدّ إدارة القوى العظمى ضرورية لحوكمة عالمية فعّالة، إذ تنطوي على حماية أسس النظام والقيم التي يُمثلها. ولا تقتصر مهمة القوى العظمى على مراقبة التحولات الجيوسياسية،

بل تتعداها إلى حماية القيم التي يُروج لها المجتمع الدولي، كالمفهوم الليبرالي للحقوق الممنوحة للأفراد، أو الحفاظ على الأنظمة السياسية غير الليبرالية. وعبر القنوات الدبلوماسية، تُقيم الدول تحالفات، وتُبرم اتفاقيات، وتُؤثر في المعايير والمؤسسات العالمية. وتُوفر منتديات مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومجموعة العشرين، والقمة الإقليمية، منصات للتفاوض الرسمي، بينما تُتيح الدبلوماسية العامة والتواصل الإعلامي للدول تشكيل التصورات وممارسة القوة الناعمة على الصعيد العالمي.

المحور الثالث: محددات وأهداف السياسة الخارجية للقوى الكبرى

يُعدّ حماية الأمن القومي هدفًا محوريًا لجميع القوى العظمى. ففي غياب سلطة فوق وطنية قادرة على إنفاذ القواعد أو ردع العدوان، يتعين على الدول الاعتماد على قدراتها الذاتية لمنع التهديدات الخارجية. وهذا يستلزم الحفاظ على وضع دفاعي موثوق وضمان الردع الاستراتيجي.

صُمم الانتشار العسكري العالمي الواسع للولايات المتحدة للاستجابة للأزمات وردع الخصوم، بينما يعكس الموقف الروسي الحازم في جوارها القريب تركيزها على تأمين مناطق عازلة جيوسياسية. ولذلك تُشكّل الاعتبارات الأمنية محركًا أساسيًا لاستراتيجية القوى العظمى. ويرى الواقعيون أن القوة النسبية تُعدّ فرقًا جوهريًا، إذ تميل الدول الصاعدة إلى توسيع نطاق تعريف مصالحها مع ازدياد قوتها.

المحددات:

- 1- المحددات الجغرافية: الموقع/ المساحة/ الموارد الطبيعية والمعادن/ الاطلالة على المسطحات المائية/ السيطرة او التحكم أو امتلاك النفوذ على المضائق والممرات البحرية/
- 2- المحددات الاقتصادية: حجم الانتاج/ حجم الصناعة/ حجم سيطرتها على الأسواق العالمية للطاقة وأسواق الموارد النادرة./ حجم مساهمتها في التجارة العالمية.
- 3- المحددات العلمية والتكنولوجية: التكنولوجيا النووية/ الصناعة العسكرية والحربية (التقليدية والحديثة).
- 4- المحددات البشرية: حجم السكان وتأهيلهم/ الخبرة الفنية/ نوعية القيادة وأهليتها/ تعداد أفراد الجيش (النظاميين والاحتياط)

الأهداف:

- 1- الحفاظ على هيمنتها وتعزيزها وضمان بقاء وقوتها في النظام الدولي، وإدارة الوضع الراهن أو العمل على تغييره بما يخدم مصالحها.
- 2- تأمين المصالح الوطنية الاقتصادية، السياسية والعسكرية عن طريق تأمين مصادر الطاقة وطرق التجارة الدولية، سلاسل التوريد وضمان الوصول إلى الأسواق العالمية.
- 3- نشر القيم والأيديولوجية الخاصة بها على مستوى الدول الأخرى والتسويق لنظامها السياسي.
- 4- اللجوء إلى التدخلات العسكرية والسياسية على المستويين الإقليمي والدولي لتعزيز مصالحها وتوسيع نفوذها.
- 5- إدارة النزاعات والأزمات الدولية لتعزيز مصالحها ونفوذها.

المحور الرابع: آليات تنفيذ السياسات الخارجية للقوى الكبرى

هناك طريقتان رئيسيتان للقوى العظمى لممارسة نفوذها على النظام الدولي: القوة القسرية والقوة الناعمة. تميل القوى الكبرى إلى استخدام أدوات السياسة الخارجية القسرية أكثر من القوى الصغرى، لأن التقاعس عن العمل قد يكون مكلفاً لها. لذا، تتبنى القوى العظمى استراتيجية هجينة تجمع بين آليات الإكراه والإقناع للاستجابة للظروف الدولية المعقدة والتنافسية.

تنفذ القوى العظمى سياستها الخارجية من خلال مزيج من القوة الصلبة والناعمة والذكية. مدفوعةً باستراتيجيات كبرى، تُترجم هذه القوى مصالحها الوطنية إلى تحرك عالمي باستخدام الإكراه العسكري، والنفوذ الاقتصادي، والدبلوماسية الرسمية، والتأثير الثقافي لتشكيل النظام الدولي.

تمتلك القوى العظمى، بحكم تعريفها، القوة العسكرية والموارد الاقتصادية والنفوذ الجيوسياسي اللازمين لتوسيع نفوذها على نطاق عالمي. وبناءً على ذلك، فإن خياراتها في السياسة الخارجية ذات طبيعة استراتيجية، لا تهدف فقط إلى ضمان بقائها وسيادتها، بل أيضاً إلى إرساء موازين قوى تُحقق مصالحها.

لا تزال القوة المسلحة الأداة الأبرز والأكثر فعالية في ترسانة القوى العظمى. ورغم ارتباطها الشائع بالحرب والردع، فإن دور القدرات العسكرية يمتد ليشمل العمليات في زمن السلم، والمواقف الاستراتيجية، والتزامات التحالفات. فمن خلال الانتشار الأمامي، والتدريبات العسكرية، والشراكات الدفاعية، تُرسّخ القوى العظمى وجودها، وتُردع خصومها، وتُطمئن حلفاءها. ويُعدّ دفاع روسيا الحازم عن مصالحها الإقليمية، والتوسع العسكري الصيني في بحر الصين الجنوبي، مثالين على ذلك. فكلاهما يُظهر كيف تُستخدم القوة ليس فقط في الصراع، بل كأداة محسوبة للتأثير الاستراتيجي.

وعلى النقيض من التدخل العسكري الفوري، غالبًا ما تكون التدابير الاقتصادية تدريجية، لكنها قد تُحقق مزايا جيوسياسية كبيرة على المدى البعيد. ومن الأمثلة على ذلك لجوء واشنطن إلى العقوبات كوسيلة ضغط، واستخدام بكين لتمويل البنية التحتية لتوسيع نفوذها، وتوظيف بروكسل للقوة التجارية لتعزيز المعايير التنظيمية والأهداف الدبلوماسية.

المحور الخامس: القوى الكبرى والتحالفات الدولية

من الناحية المفاهيمية، يمكن تعريف التحالفات بشكل عام بأنها تجمعات للتعاون الأمني، والتي قد تكون رسمية (تُدار من خلال معاهدة تتضمن التزامًا بالدفاع المشترك) أو غير رسمية (تُدار دون معاهدة أو التزام بالدفاع المشترك). تاريخيًا، سادت تحالفات مختلفة في منعطفات حاسمة من السياسة العالمية. على سبيل المثال، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، عملت العديد من التحالفات التاريخية - مثل التحالف الرباعي في الحروب النابليونية (1801-1815)، والتحالف الثلاثي والوفاق الثلاثي الذي شكّل قبل الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، ودول المحور والتحالف الكبير خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، وحلف شمال الأطلسي (الناتو) وحلف وارسو خلال الحرب الباردة (1945-1991) - كأدوات غيّرت مسارات التنافس بين القوى العظمى في عصرها.

عادةً ما تنشأ التحالفات من ضرورة التنافس بين القوى العظمى. عندما تتنافس القوى العظمى على النفوذ، فإنها تسعى حتمًا إلى استمالة دول أخرى إلى جانبها في محاولة لتغيير موازين القوى لصالحها. وبمجرد أن تسعى إحدى القوى العظمى إلى تعزيز موقعها النسبي من خلال بناء التحالفات، لن يكون أمام منافسيها خيار سوى الرد بتشكيل تحالفات مضادة

(جانجام 1970، 89). ولذلك، فإن لعبة التوازن والتوازن المضاد تجعل من سياسة التحالفات جزءاً لا يتجزأ من التنافس بين القوى العظمى.

تُحرك القوى العظمى الاستقرار العالمي والصراعات عبر التحالفات. وتتيح هذه الشراكات، التي تتراوح بين الاتفاقيات الأمنية الرسمية والمننديات الاقتصادية الاستراتيجية، للجهات الفاعلة الرئيسية بسط نفوذها وردع منافسيها وتأمين الموارد إلى ما هو أبعد من حدودها المباشرة. وغالباً ما تتخذ التحالفات شكل تجمعات للقوى، مثل مجموعة الدول السبع (G7) أو مجموعة البريكس (BRICS)، حيث تنسق القوى العظمى سياساتها وتجاريتها ونفوذها العالمي.

المحور السادس: نماذج السياسات الخارجية للقوى الكبرى

السياسة الخارجية الأمريكية

قد تتغير السياسة الخارجية للحكومة الأمريكية بين الإدارات الرئاسية المختلفة. ومع ذلك، تظل المبادئ التوجيهية للسياسة الخارجية الأمريكية ثابتة: تعزيز الأمن والديمقراطية والازدهار والتنمية في الولايات المتحدة وحول العالم.

تتمثل الأهداف الأربعة الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية في حماية الولايات المتحدة ومواطنيها وحلفائها، وضمان استمرار الوصول إلى الموارد والأسواق الدولية، والحفاظ على توازن القوى في العالم، وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية.

تهدف استراتيجية الهيمنة الكبرى إلى الحفاظ على مكانة أمريكا كقوة عظمى لا منازع لها في النظام الدولي. وتستند هذه الاستراتيجية إلى الاعتقاد بأن السلام بين القوى العظمى والأمن الأمريكي يعتمدان على تفوق القوة الأمريكية. وللحفاظ على هذه الهيمنة، يجب أن تكون الولايات المتحدة أقوى من أي دولة أخرى وأن تمارس دور القيادة. وبينما يتمتع التعددية بمزايا، يرى أنصارها أن القوى أحادية القطب تتمتع بميزة العمل بشكل منفرد لتعزيز مصالحها.

ويوصون بأن تتصرف الولايات المتحدة بمفردها عند الضرورة، كما هو الحال عند التعامل مع الدول المارقة التي تمتلك أسلحة دمار شامل. وتُنظر إلى مؤسسات مثل الأمم المتحدة بعين الريبة، إذ يُعتقد أنها تُقيد القوة الأمريكية بدلاً من تمكينها.

تحافظ الولايات المتحدة على مشاركة استراتيجية قوية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ من خلال شبكة من التحالفات الثنائية والشرائط الاستراتيجية، بما في ذلك تلك التي تربطها باليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وأستراليا. وتتعرّز هذه الروابط من خلال عمليات نشر عسكري متواصلة وعمليات حرية الملاحة، بهدف موازنة صعود الصين والحفاظ على نظام إقليمي مستقر.

يدور حاليًا نقاش أكاديمي حول ما إذا كان النظام الدولي لا يزال أحادي القطب، أو أنه على العكس من ذلك، قد تطور نحو ثنائية القطب أو تعدد الأقطاب. وبعيدًا عن النقاشات الأكاديمية، فإن الولايات المتحدة، القوة المهيمنة منذ نهاية الحرب الباردة، تدرك واقعًا جديدًا. ففي استراتيجياتها للأمن القومي، نجد، منذ الولاية الأولى لإدارة باراك أوباما، إدراكًا لصعود الصين، ومن هنا جاءت مبادرة "التحول نحو آسيا" الشهيرة التي أعلنتها هيلاري كلينتون عام 2011، والتي تنبأت بأن الأولوية الاستراتيجية الأمريكية ستكون التنافس مع الصين.

اعتبارًا من أوائل عام 2026، أصبحت السياسة الخارجية للولايات المتحدة مدفوعة بنهج "أمريكا أولاً"، مع إعطاء الأولوية للمصالح الوطنية والازدهار الاقتصادي والأمن على الاتفاقيات المتعددة الأطراف. وتشمل الأهداف الرئيسية استعادة التفوق في نصف الكرة الغربي، وتعزيز التحالفات الأمنية، ومواجهة نفوذ الصين، وحماية المواطنين والشركات الأمريكية في الخارج من خلال الدبلوماسية الحازمة.

نهج "أمريكا أولاً": تركّز الإدارة على تغيير الوضع الحالي، وإعطاء الأولوية لمصالح الولايات المتحدة على الاتفاقيات الدولية التقليدية، وتقليل الاعتماد العالمي على أمريكا مع مطالبة الحلفاء بالمزيد.

التركيز على نصف الكرة الغربي: إن التركيز المتجدد على مبدأ مونرو يهدف إلى استعادة التفوق الأميركي وحرمان القوى الأجنبية من نفوذها في المنطقة.

المنافسة الاستراتيجية: التركيز المكثف على المنافسة مع الصين وإدارة العلاقات مع روسيا، مع إدارة احتمالات عدم الاستقرار الإقليمي.

التركيز على الأمن القومي: إعطاء الأولوية للأمن الداخلي، ومكافحة الجريمة والمخدرات الدولية، وتأمين التكنولوجيا الحيوية.

السياسة الخارجية الروسية

لا تقبل روسيا بهيمنة دولة واحدة أو مجموعة دول، بل تُفضّل نموذجًا عالميًا متعدد الأقطاب يُمكنها من إيجاد مكانتها المشروعة. وتُفضّل روسيا أدوات القوة الناعمة، بينما تُعتبر القوة العسكرية الملاذ الأخير. ولدى روسيا أجندة تعاون واسعة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، تشمل عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، والحد من التسلح، ومنع النزاعات، ومكافحة الإرهاب الدولي، وحماية البيئة، والحماية المدنية، وبحوث الفضاء الخارجي، والتعاون الإنساني، وغير ذلك.

صُمم مفهوم التعايش في المقام الأول لعلاقات روسيا مع الغرب والدول المتقدمة، بينما تستند العلاقات مع رابطة الدول المستقلة ومجموعة البريكس والدول النامية إلى مبادئ نظرية أخرى. ورغم أن هذا المفهوم لم يُدرج بعد ضمن الخطاب السياسي الروسي النشط، إلا أنه عاد ضمناً إلى خطاب السياسة الخارجية الروسية.

في ضوء التوجهات طويلة الأمد في التنمية العالمية، تتمثل المصالح الوطنية للاتحاد الروسي في مجال السياسة الخارجية فيما يلي:

1- حماية النظام الدستوري والسيادة والاستقلال ووحدة الدولة والأراضي للاتحاد الروسي من أي تأثير خارجي مُدمر.

2- الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي، وتعزيز السلام والأمن الدوليين.

3- تعزيز الأسس القانونية للعلاقات الدولية.

4- حماية حقوق وحرّيات ومصالح المواطنين الروس المشروعة، وحماية الكيانات الروسية من التعدي الأجنبي غير القانوني.

5- تطوير فضاء معلوماتي آمن، وحماية المجتمع الروسي من التأثيرات المعلوماتية.

6- الحفاظ على الأمة الروسية، بناء رأس المال البشري، وتحسين جودة الحياة.

7- تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الروسي على أساس تكنولوجي جديد.

8- تعزيز القيم الأخلاقية والروحية الروسية التقليدية، والحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي لشعوب روسيا الاتحادية متعددة الأعراق.

9- ضمان حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها، والتكيف مع تغير

المناخ.